

تقرير الاتحاد الدولي للاتصالات عن حالة التعاون بين البلدان النامية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

مقدمة

ظل الاتحاد الدولي للاتصالات يتابع الأعمال القيمة لمجموعة الـ 77 ويؤيد مختلف إعلانات المجموعة، بما في ذلك برنامج العمل الصادر في هافانا في إبريل 2000، لتعزيز التعاون بين البلدان النامية وخاصة في مجال تكنولوجيا المعلومات. وقد أدت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والخدمات والتطبيقات المرتبطة بها إلى "ثورة معلوماتية" أثرت تأثيراً هائلاً على المجتمع، مثلما أثرت الثورة الزراعية والثورة الصناعية من قبل. وكان هذا هو ما أعرب عنه الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان في كلمته خلال الاجتماع الأول لفريق الأمم المتحدة العامل المخصص للمعلوماتية، عندما قال: كانت التطورات الأخيرة في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ثورة حقيقية في طابعها. فالمعلومات والمعرفة يتسعان من ناحية كمياتهما ومن ناحية النفاذ إليهما. وسيجد صانعو القرارات في المستقبل أمامهم أدوات جديدة غير مسبوقة للتنمية في كثير من المجالات. ففي مجالات مثل الزراعة والصحة والتعليم والموارد البشرية وإدارة البيئة أو النقل وتنمية الأعمال التجارية ستكون الآثار حقاً ثورية. وتتطوي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على إمكانات هائلة، خاصة للبلدان النامية، ولدعم التنمية المستدامة (عنان، 1997:1).

وقد أثبتت أعمالنا في هذا الصدد أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تمثل أداة فعالة لتعزيز المساواة في ميدان النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية ولتضييق الفجوة بين البلدان المتقدمة والنامية. وإدراكاً من الاتحاد الدولي للاتصالات بالدور الهام للتعاون بين بلدان الجنوب، وخاصة في هذه البيئة الاقتصادية العالمية الحالية، فقد اعتنق نهجاً مزدوجاً لمساعدة البلدان النامية لتعمل معاً لتحقيق هدفها المشترك وهو التنمية المستدامة. فمن ناحية، قام الاتحاد بإنشاء مختلف المحافل التي تجمع البلدان النامية لرسم الاستراتيجيات التي تعزز التعاون بين بلدان الجنوب، بينما أخذ، من ناحية أخرى، يتحول بصورة متزايدة نحو الاستراتيجيات دون الإقليمية والإقليمية والأقليمية. وأخذ الاتحاد يعمل كلما أمكن مع التجمعات الاقتصادية الإقليمية أو من خلالها أو يساعد على إنشاء مؤسسات إقليمية ينحصر دورها في النهوض بمبادرات الفجوة الرقمية وتعزيز النمو الاقتصادي من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

التعاون بين البلدان النامية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إطار اختصاصات الاتحاد

1. بناء الطاقات من خلال تنمية وتنظيم الموارد البشرية

تم تنظيم وتنفيذ مجموعة من الأنشطة التي تهدف إلى تعزيز المراكز الوطنية والإقليمية للتعامل مع التكنولوجيات الجديدة؛ وأنشئت شركات مع المؤسسات التدريبية ووضعت مواد تدريبية ودراسات حالات وخطوط توجيهية لاستعمالها في ورش العمل دون الإقليمية والإقليمية التي تمثل محفلاً تتبادل فيه البلدان النامية الأفكار ويتعلم بعضها من بعض وتتقاسم الخبرات. كما تم افتتاح منصة

إلكترونية تتيح للمشاركين الذين يهتمون بمسائل مشتركة مناقشة الاستراتيجيات والتوصية بها فيما بينهم.

وقد أنشئت خمسة من مراكز التميز لتكون إطاراً للتعاون بين بلدان الجنوب في مجال تقاسم المعرفة. فهناك مركزان للتميز في إفريقيا وواحد في المنطقة العربية وواحد في منطقة الأمريكتين وواحد في منطقة آسيا-المحيط الهادئ. وتعتنق مراكز التميز نهجاً يستند إلى دراسات الحالات بهدف تمكين البلدان النامية لتتعلم من خبرات بعضها البعض. وأنشئت أيضاً الجامعة العالمية للاتصالات/المعهد العالمي للتدريب على الاتصالات لتقديم عدد من الدورات التعليمية عن بُعد للحصول على درجة الماجستير في إدارة الاتصالات. ويقوم خبير في أحد البلدان النامية بالإشراف على دورة المشتركين في المنطقة المعنية.

وهناك أيضاً مبادرة مراكز التدريب على الإنترنت للبلدان النامية وهي تهدف إلى تعزيز مهارات الإنترنت بين موظفي شركات تشغيل الاتصالات الوطنية. وفي هذا الصدد، سيضع كل مركز تدريب على الإنترنت ترتيبات للشراكة مع مشغلي الاتصالات. وتشمل هذه الترتيبات إتاحة التوصيل بتكلفة منخفضة مقابل تدريب عدد من الموظفين على أساس التكلفة الحقيقية. وسينطوي كل مركز للتدريب على الإنترنت على شراكة بين الوكالات الحكومية ذات الصلة والمؤسسة التدريسية/التعليمية والمبادرة. وعندما يتم إنشاء مركز في أحد البلدان النامية تستطيع البلدان النامية الأخرى أن تستفيد من البرنامج من خلال إتاحة المشاركة فيه لموظفي الاتصالات أو الطلبة من هذه البلدان. ويتم تشغيل مراكز التدريب على أساس عدم استهداف الربح لكفالة تمديد فوائد البرنامج إلى أكبر عدد ممكن من الطلبة.

2. دراسات حالات الإنترنت التي يقوم بها الاتحاد

تم نشر ما مجموعه 15 دراسة حالات منذ يناير 2000. ويهدف هذا النهج إلى مساعدة البلدان النامية على تقاسم المعلومات عن حالة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في بلدانها. ويمكن استعمال قصص النجاح في بعض البلدان النامية لتحديد المعايير التي تسعى إليها البلدان النامية الأخرى. وبفضل هذه الدراسات، يتم تقاسم الاستراتيجيات المستعملة في أحد البلدان مع البلدان النامية الأخرى لتجنب استراتيجيات غير سليمة طبقت وفشلت من قبل. وتستعمل دراسات الحالات منهجية تكاملية تستند إلى العوامل التالية:

- اتساع التواجد: دراسة نسبة مستعملي الإنترنت.
- الانتشار: دراسة تركُّز الإنترنت داخل الدولة، تقوم بالتركيز على مستوى كثافة الإنترنت داخل كل مدينة وتوفرها على صعيد البلد من خلال نقاط التواجد أو النفاذ المجاني في كل التقسيمات السياسية للبلد من المستوى الأول ونقاط النفاذ العامة في المناطق الريفية.
- الاستيعاب القطاعي: الاهتمام بدرجة الاستفادة من الإنترنت في قطاعات التعليم والتجارة والرعاية الصحية والقطاع العام.
- البنية التحتية للتوصيل: استناداً إلى عرض نطاق الشبكة الأساسية الدولية والوطنية ونقاط التحويل وأساليب النفاذ في المرحلة الأخيرة.
- البنية التنظيمية: حالة صناعة مقدمي خدمة الإنترنت وأحوال السوق.

• تطور الاستعمال: لقياس الاستعمال من استعمال تقليدي إلى استعمال متطور إلى درجة عالية.

وقد ساعد النهج التكاملي المستعمل في إعداد دراسات الحالات على إبراز نقاط القوة ونقاط الضعف في أي بلد. وهذا النهج يمثل أيضاً مقياساً للتحقق من بيانات مستعملي الإنترنت غير الموثوقة وهو مقياس شامل فعال لإمكانيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بدلاً من الاكتفاء بمقياس تغلغل مستعملي الإنترنت، لأن هذا النهج يشمل أيضاً الاستيعاب القطاعي.

وتؤدي الدراسات أيضاً إلى رقم قياسي لتنمية الإنترنت على أساس العوامل الأربعة التالية:

• العامل البشري: أي معرفة القراءة والكتابة (التسجيل في المرحلتين الثانوية والثالثة، اللغات) وتوزيع الصحف.

• تحمل التكلفة: أي سعر النفاذ إلى الإنترنت.

• البنية التحتية: أي عدد الخطوط الهاتفية الثابتة وعدد الحواسيب الشخصية للفرد وكذلك عرض النطاق الدولي.

• التوصيل: أي التوصيل إلى المدارس وشركات الأعمال والمنازل.

ونقطة القوة الرئيسية في دراسات الحالات هي أنها تشمل توصيات مفيدة جداً لبقية البلدان النامية. ونحن ننشر هذه الدراسات على شبكة الويب ليسهل للمستعملين النفاذ إليها.

3. الإستراتيجيات الإلكترونية

هدف هذا البرنامج هو تعزيز نشر البنية التحتية المستندة إلى بروتوكول إنترنت وخدمات القيمة المضافة في البلدان النامية وأقل البلدان نمواً في كل أنحاء العالم، وذلك على أساس أمن ومستدام مع مراعاة فعالية التكاليف. ويسلك هذا البرنامج سبلاً دون إقليمية اقتداءً بالروح الحقيقية لتعزيز التعاون بين بلدان الجنوب. وتم تقديم المساعدة في أمريكا الجنوبية إلى الدول الأعضاء في رابطة شركات الاتصالات في المجموعة الأندية (ASETA) لتنسيق النصوص القانونية للتجارة الإلكترونية للدول الأعضاء في المجموعة الأندية (بوليفيا، كولومبيا، إكوادور، بيرو، فنزويلا). وقد أعطيت أيضاً التوصيات الهادفة إلى تعزيز التجارة الإلكترونية إلى منظمة دول شرق الكاريبي. ويمكن أن تساعد التجارة الإلكترونية على زيادة التجارة بين البلدان النامية وزيادة سرعة إدماج هذه البلدان في الاقتصاد العالمي.

وفي إفريقيا، قُدمت المساعدة إلى الاتحاد الاقتصادي والنقدي لإفريقيا الوسطى (CEMAC) لوضع سياسات إقليمية بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وفي هذا الإطار نفسه، تم تقديم مساعدة إلى وكالة الإنترنت التونسية مما أدى إلى ظهور الدينار الإلكتروني (عملة إلكترونية). وتساعد تونس الآن البلدان النامية في المنطقة المغاربية لنقل هذا النموذج إليها.

4. المشروعات الرائدة للاتصالات الريفية

نسعى من خلال برنامجنا للتنمية الريفية والنفاذ الشامل إلى تعزيز وتسريع تنمية الاتصالات الريفية من خلال تنفيذ مشاريع رائدة في عدد من البلدان النامية. ومن خلال المشاريع الرائدة تتقاسم بلدان الجنوب نماذج "أفضل الممارسات" لإتاحة النفاذ إلى تسهيلات الاتصالات الحديثة وخدمات المعلومات في المناطق الريفية والنائية. وتؤدي المشاريع الرائدة للاتصالات الريفية دوراً هاماً لأنها تشكل أساس تقييم الأثر الاجتماعي والاقتصادي والثقافي للنفاذ إلى هذه التسهيلات والخدمات ومن ثم تزيد الوعي بين صانعي السياسات بمتطلبات وفعالية هذه الأدوات في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

ومن العناصر الحاسمة في هذا البرنامج، أنه يتيح التدريب الجيد للموظفين والمستعملين النهائيين واستعمال الخبرة الفنية والتجربة الناشئة في أحد البلدان لتكون مورداً قيماً تستفيد منه البلدان النامية الأخرى. وقد ظل الخبراء في البلدان النامية التي تشهد تنفيذ هذه المشاريع الرائدة يساعدون البلدان النامية الأخرى في نقل هذه المخططات إليها.

وهناك بعد آخر يمكن من خلاله تحقيق النفاذ المجتمعي إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في ظل هذا البرنامج. فهذا البرنامج يستعمل مكاتب البريد كوسيط. وتجري المشاريع بالتعاون مع الاتحاد البريدي العالمي والشركاء الوطنيين والبلدان النامية الأخرى. وتمتد هذه المشاركة لتشمل توفير الخبرة الفنية والمعدات والنفاذ إلى النظام الساتلي للطرف الشريك وتقديم البرمجيات. وقد طُبِق المشروع الأول بالتعاون بوتان مع وزارة الاتصالات في حكومة الهند. وبالمثل، هناك خطة لتنفيذ مشروعين في إفريقيا وسيشهدان مشاركة بعض البلدان الإفريقية المتقدمة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع بلدان أخرى أقل تقدماً في هذا الميدان.

5. في مجال الإذاعة

في مجال الإذاعة، يحتل اتحاد إذاعات آسيا - المحيط الهادئ المكانة الأولى في أنشطة تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب في ميدان تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. والاتحاد هو رابطة للشبكات التلفزيونية والإذاعية في منطقة آسيا - المحيط الهادئ. والهدف الأساسي لدائرة الخدمة الاستشارية التقنية في الاتحاد هو تقديم المساعدة إلى أعضاء الاتحاد خاصة البلدان الأصغر. وعلى سبيل المثال، إذا شعر أحد الأعضاء بحاجة إلى المساعدة في إعداد خطط توسيع شبكته/تقوية مرافقه أو تنظيم ورش عمل في الموقع لموظفيه ولم تكن لديه الخبرة الفنية اللازمة يقوم أعضاء آخرون بتقديم هذه المساعدة المطلوبة من خلال الاتحاد.

ويتم تقديم المساعدة من خلال خدمات أحد الخبراء لتقديم المدخلات المطلوبة في شكل مشورة تقنية أو عقد ورش عمل مدعومة بالوثائق ذات الصلة. وتتصل مشورة الخبير بإعداد الخطط الرئيسية وتوسيع نطاق التغطية ورفع مستوى مرافق الاستديو/أجهزة الإرسال وحل المشاكل التقنية المعقدة وإدخال معدات/تكنولوجيات جديدة والانتقال من الإنتاج التماثلي إلى الإنتاج الرقمي وتنظيم ورش العمل في الموقع واختبار وقياس الإجراءات، وهذه بعض المجالات التي يبدو أنها تتطلب تقديم المساعدة. ولا يتم تحميل تكاليف المساعدة على البلد المستفيد. وعلى سبيل المثال، تم، في عام 2000، تنفيذ ثلاثة أنشطة من هذا القبيل. فقد طلبت مالديف المساعدة في استعمال التسجيلات الصوتية الرقمية لإنتاج البرامج والتخزين الأرشيفي في الوسائط الرقمية واختبار وقياس الإجراءات. وقدمت للمساعدة من إذاعة عموم الهند. وبالمثل طلبت هيئة إذاعة بوتان المساعدة لإنشاء مركز تلفزيوني، وقدمت الهند المساعدة المطلوبة. وفي 2001، تم الاضطلاع بخمس أنشطة في ظل هذا الترتيب. فمثلاً، تلقت هيئة التلفزيون الوطنية في لاوس مساعدة من تلفزيون الصين المركزي - هيئة الإذاعة والتلفزيون في جمهورية الصين الشعبية لصيانة وخدمة فئات مختلفة من معدات الإنتاج التلفزيوني. وفي نفس السنة، طلبت شركة إذاعة فيجي مساعدة من شركة مون هوا الإذاعية في كوريا وحصلت عليها في مجال إنتاج الاستديوهات الإذاعية. وهذه مجرد أمثلة قليلة من أنشطة كثيرة يقوم فيها أحد البلدان النامية بالتماس وتلقي مساعدة من بلد آخر في مجال الإذاعة.

6. السياسة العامة والتنظيم

اتخذت عدة تدابير في مجال التنظيم لتشجيع وتعزيز التعاون بين بلدان الجنوب. وقد اتخذ أحد هذه التدابير من خلال شبكة التبادل العالمية للهيئات التنظيمية (G-REX) وهي شبكة تابعة للاتحاد. وهي تتمثل في خط ساخن تتقاسم من خلاله البلدان النامية أفضل الممارسات ويتعلم بعضها من بعض. وتشمل هذه الشبكة تسع مجموعات مناقشة بشأن الموضوعات التنظيمية الرئيسية. ومنذ عهد قريب، طلبت إحدى الهيئات التنظيمية في أحد أقل البلدان نمواً عينة من اتفاقات ترخيص الخدمة المتنقلة لكي تستعملها وجاءت الإجابات فوراً من الهند والأردن ونيجيريا والفلبين وأوروغواي وبعض البلدان النامية الأخرى.

ومهدت مبادرة أخرى سبل التعاون أمام البلدان النامية، عندما بدأ مكتب تنمية الاتصالات في الاتحاد ندوة عالمية للهيئات التنظيمية. وتتيح هذه الندوة محفلاً عالمياً يهدف إلى تعزيز الحوار بين الهيئات التنظيمية. فنتقاسم الهيئات التنظيمية الخبرات وترسم إستراتيجيات التنظيم الفعال، حيث تنطرق إلى احتياجات التدريب والحاجة إلى وضع علامات إرشادية ونماذج وتعزيز المبادرات الإقليمية ودون الإقليمية.

ونشرت أيضاً دراسات حالات لتسهيل تقاسم الخبرات بين البلدان النامية. ومع زيادة أعداد البلدان النامية التي تلتمس المعلومات والنماذج في صدد استقلالية الوكالات التنظيمية وتشغيلها، قام مكتب تنمية الاتصالات في الاتحاد بإجراء خمس دراسات حالات في هذا المجال. ويبحث كل تقرير الطريقة التي قام بها كل بلد من البلدان المختارة لإنشاء هيئته التنظيمية ويقمّ فعاليته عموماً بفحص هيكلها التنظيمي وتمويلها ووظائفها وصلاحياتها ومستوى الشفافية فيها. وتظل هذه الدراسات مصدراً فكرياً هاماً يمكن من خلاله لبلدان الجنوب أن يتعلم بعضها من بعض.

وبعد ذلك، هناك النهج المؤسسي الإقليمي ودون الإقليمي الذي يلتزم، في جملة أمور، تنسيق السياسات التنظيمية. وقد أخذ عدد من البلدان النامية ينشئ رابطات إقليمية للهيئات التنظيمية لتنسيق وتقاسم المعلومات بشأن أنشطة تقرير السياسة والأنشطة التنظيمية. وظل الاتحاد يعمل مع هذه المنظمات التنظيمية لكفالة نجاحها لصالح البلدان النامية. وأهمية هذه المنظمات التنظيمية الإقليمية أنها تعمل كقناة لكي يساعد بعض البلدان النامية بعضها الآخر. ومن خلال هذه الهيئات دون الإقليمية والإقليمية، يتم معرفة الخبراء في كل منطقة وإعطاء التوصيات في الحالات التي تتطلب ذلك في المنطقة بروح من التعاون الحق بين بلدان الجنوب. ومن أمثلة الهيئات الإقليمية الناجحة التي جعلت من التعاون بين بلدان الجنوب حقيقة واقعة ما يلي:

- في أمريكا اللاتينية: محفل أمريكا الجنوبية لهيئات تنظيم الاتصالات؛
- في الجنوب الإفريقي: رابطة هيئات تنظيم الاتصالات في الجنوب الإفريقي (TRASA)؛
- في منطقة آسيا-المحيط الهادئ: مجلس هيئات تنظيم الاتصالات في رابطة دول جنوب شرق آسيا (ATRC)؛
- في منطقة الكاريبي: سلطة تنظيم الاتصالات في شرقي الكاريبي (ECTEL).

الخلاصة

ظل الاتحاد الدولي للاتصالات يعمل لبناء مجتمع المعلومات طوال السنوات المائة والثلاث والسبعين الماضية ويعطي أولوية عالية لمساعدة البلدان النامية على تحقيق ذلك الهدف من خلال مجموعة متنوعة من الأساليب؛ وكان أحد هذه الأساليب تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب. ويحتل الاتحاد في الوقت الحاضر موقعاً استراتيجياً للغاية كي يواصل العمل على أساس الإنجازات المتحققة في هذا الصدد حيث دعت الجمعية العامة إلى الاضطلاع بالدور الإداري القيادي في الأمانة التنفيذية للقمة العالمية لمجتمع المعلومات وعمليتها التحضيرية بالتعاون مع المنظمات المهتمة الأخرى والشركاء المهتمين الآخرين. ونستطيع أن نرى أن الموضوعات المقترحة للقمة العالمية لمجتمع المعلومات تتكامل مع الإجراء 6 من المقرر 2 في الفصل 3 (المعرفة والتكنولوجيا) من خطة عمل هافانا، التي اعتمدها رؤساء دول وحكومات البلدان الأعضاء في مجموعة الـ 77 في قمة الجنوب، التي عُقدت في هافانا في عام 2000. وتشمل هذه الموضوعات ما يلي:

- البنية التحتية: تمويلها ونشرها واستدامتها؛
- تعيين العقبات التي تعترض تحقيق مجتمع المعلومات والتغلب على هذه العقبات؛
- دور الحكومات وقطاع الأعمال التجارية والمجتمع المدني في تعزيز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية؛
- التعليم وتنمية وتدريب الموارد البشرية؛
- النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

- أمن شبكات المعلومات؛
- إنشاء إطار سياسي وتنظيمي؛

- تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (التعليم والصحة والثقافة واستئصال الفقر والحكومة والاستخدام والأعمال التجارية).